



## صاحب الجلالة يوجه خطابا الى الرئيس الكيني الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية

الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

الى فخامة السيد دانيال أراب موي رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

حضرة رئيس الجمهورية والأخ العزيز

تحية مقرونة بالتعبير عن خالص المودة وفائق التقدير.

وبعد، فقد وجه إلينا الرئيس معمر القذافي خلال الأيام الأخيرة الماضية خطابا يدعونا فيه الى المشاركة في مؤتمر القمة المزمع عقده قريبا بطرابلس، فكان جوابنا لمبعوثه جوابا فوريا واضحا لا لبس فيه ولا غموض. فقد قلنا له : ان المغرب لن يشارك في أي مؤتمر أيا كان مستوى انعقاده ما دامت القانونية لم تعد الى نصابها في حظيرة منظمة الوحدة الافريقية.

وقد وقف رؤساء دول إخوة آخرون نفس موقفنا، ومن المحتمل والحالة هذه أن لا يقتصر هذا الموقف على إحباط قمة طرابلس المعترمة، بل من المحتمل أن يؤدي الى انفجار افريقيا وتمزقها.

وإن من الواضح الجلي أننا لا نرغب في هذه النتيجة، بل إن رغبتنا مخالفة لذلك تمام المخالفة، لما يمتاز به تمسكنا بوحدة قارتنا من حقيقة وعمق، ومن أجل هذا بالذات فإن حرصنا الشديد على صيانة افريقيا ووقايتها من كل ما يمكن أن يكون سببا في تمزقها هو الذي يوجب بنا أن نتوجه إليكم بوصفكم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

لقد راجت قضية الصحراء خلال مؤتمر القمة المنعقد في شهر يونيو 1981 برئاستكم السامية، واتخذ رؤساء الدول المجتمعون آنذاك قراراتين في هذا الشأن، وهما :

— تنظيم استفتاء لتقرير المصير.

— وتحقيق وقف إطلاق النار.

وعلاوة على ما ذكر، فقد عهد بتنفيذ هذين القرارين الى لجنة متألّفة من سبعة رؤساء دول.

وهكذا فإن قضية الصحراء فيما يبدو لنا وقع البت فيها بصورة نهائية وفرغ من النظر فيها على نحو لا رجوع فيه ولا تعقيب.

ولم يبق بعد هذا لأي أحد صلاحية أوسع أو أسمى لاثارتها من جديد بوجه من الوجوه أو لغاية مهما كانت خاصة بعد ما اتخذت الهيئة العليا لمنظمة الوحدة الافريقية المتمثلة في رؤساء الدول المجتمعين برئاستكم السامية القرارات المتعلقة بهذه القضية.



وعلى هذا فإن من الواضح الذي لا غبار عليه أن القرار الذي اتخذته بعد ذلك الكاتب العام الإداري بقبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية المزعومة كعضو جديد في منظمة الوحدة الأفريقية، قرار لا يخرق بصفة صريحة صراحة قانونية منظمنا فحسب، ولكنه ينتهك — وهذا أمر أدهى وأخطر بصفة سافرة — سيادة هذه المنظمة.

ونتيجة لذلك فإن قرار الكاتب العام الإداري الموسوم بمثل هذه المخالفة يمكن ويجب أن يعتبر باطلا لا مفعول له، ويعد بالتالي بمثابة الشيء المعدوم.

وهكذا نستطيع أن ننقذ وحدة قارتنا ونتيح لقمة طرابلس جميع الحظوظ لانعقادها في ظروف عادية.

يبد أنه يجب باديء ذي بدء أن نرفع كل التباس ونزيل كل سوء تفاهم.

وهذا الأمر يقتضي :

أولا — أن يعلن بصراحة ووضوح أن القرارات التي اتخذتها قمة نيروبي المنعقدة برئاستكم السامية خلال شهر يونيه 1981 قرارات نهائية جعلت النظر في قضية الصحراء أمرا مفروغا منه لا رجوع فيه ولا تعقيب.

ثانيا — أن يعلن بصراحة ووضوح أن القرار الذي اتخذته الكاتب العام الإداري عقب ذلك بقبول الجمهورية الصحراوية الديمقراطية المزعومة في حظيرة منظمة الوحدة الأفريقية قرار باطل لا مفعول له وبالتالي فهو قرار معدوم.

ثالثا — أن يقع الالتزام الواضح الدقيق بأن قمة طرابلس إن تم عقدتها لا يمكن أن تراجع عن القرارات النهائية التي لا تقبل الإلغاء المتخذة بحكم السيادة من لدن قمة نيروبي في شهر يونيو 1981، وبأن قضية الصحراء من باب التبعية لن تسجل بأي وجه من الوجوه في جدول أعمال هذه القمة.

وإن رأينا هذا الذي بسطناه حسما سلف ليشاطرنا إياه عدد كبير من رؤساء الدول الأخوة، وهو رأي يطابق نص ميثاقنا وروحه كما يطابق على وجه التأكيد سيادة منظمنا مطابقة يعسر معها أن يجادل فيه.

إن لجنة التنفيذ التي هي الأداة الوحيدة لمنظمة الوحدة الأفريقية المعهود إليها من لدن قمة نيروبي بتطبيق قرارات هذه القمة يمكنها أن تجتمع اجتماعا صحيحا برئاستكم لاثبات لا شرعية ولا قانونية القرار الذي اتخذته الكاتب العام الإداري وتقوم باستنتاج النتائج الواجبة وخاصة ما ذكر منها آنفا.

وعلى هذا النحو يمكن أن تصان وحدة قارتنا وتوضع منظمنا في مأمن من كل ما من شأنه أن يعرضها لخطر الانفجار.

وتفضلوا فخامة رئيس الجمهورية وأخانا العزيز بقبول أسمى آيات تقديرنا واعتبارنا.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 6 رمضان عام 1402 هـ الموافق 28 يونيو سنة 1982 م.

صديقكم الودود

الحسن الثاني